الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

مؤتمـــر المنـــدوبين المفـــوضين
لعام 2002 (PP-02)

مراكش، 23 سبتمبر – 18 أكتوبر 2002

الوثيقة 6(Add.1)-A
30 يوليـــو 2002
الأصل: بالفرنسية

الجلسة العامة

مذكرة من الأمين العام

ترشـــيح لمنصـــب نائب الأمـــين العـــام

إلحاقاً للمعلومات الواردة في الوثيقة 3، يسرني أن أحيل إلى المؤتمر في ملحق هذه الوثيقة، الترشيح التالي لمنصب نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات:

السيد عبد الكريم بوسعيد (جمهورية الجزائر الديمقراطية والشعبية).

يوشيو أوتسومي
الأمين العام

الملحق: 1

الجمهـــورية الجـــزائريـــة الديمقـــراطيـــة الشـــعبـــية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال

الوزيـــر

MINISTERE DE LA POSTE ET DES TECHNOLOGIES DE L'INFORMATION ET DE LA COMMUNICATION

Le Ministre

المرجع: 0318/M.PTIC/02

الجزائر، في 27 يوليـــو 2002

إلى: السيد الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

الموضـــوع: ترشيح السيد عبد الكريم بوسعيد لمنصب نائب الأمين العام للاتحاد

المرفقـــات: برنامج السيد بوسعيد وسيرته الذاتية

ردًا على رسالتكم رقم DM-1218 المؤرخة 9 أكتوبر 2001، يسرني أن أحيطكم علماً بأن الحكومة الجزائرية قررت تقديم ترشيح السيد عبد الكريم بوسعيد لمنصب نائب الأمين العام للاتحاد.

وتفضلوا سيادة الأمين العام بقبول فائق التقدير والاحترام.

(توقيـــع)
زين الدين يوبي
وزير البريد وتكنولوجيات
الإعلام والاتصال

(الختم الرسمي للوزارة)

بعد أن تقلدت عدة مناصب تنفيذية هامة في الإدارة الجزائرية، التحقت في عام 1990 بالاتحاد الدولي للاتصالات. وقد مكنتني سنوات الخدمة في الجزائر في وزارة الإعلام والثقافة ثم في وزارة البريد والاتصالات، من إدراك حجم وأهمية مسائل التنمية وحقيقتها المتعددة الأوجه.

لقد تعلمت أنه يجب معالجة هذه المسائل بتواضع كبير مع التحلي بالحذر تجاه الأفكار السائدة والتصورات المسبقة.

ففي عام 1989، واجهتني مشاكل إصلاح قطاع الاتصالات في بلادي. وفي العام ذاته، كان لي شرف تولي نيابة رئاسة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض هياكل الاتحاد وأساليب عمله.

والدرس الذي استخلصته من كل ذلك هو أن تنفيذ أي إصلاح يستلزم بُعد الرؤية والبراغماتية والعزيمة القوية.

وأثناء خدمتي بالاتحاد طوال عشر سنوات، شغلت عدة وظائف وشاركت في معظم الأحداث الكبرى التي شهدها الاتحاد: إنشاء المنتدى الدولي لسياسات الاتصالات، والاتفاقات الخاصة بالنظم العالمية المتنقلة للاتصالات الشخصية، والمؤتمرات العالمية والإقليمية المعنية بالاتصالات الراديوية أو التنمية التي رأست أمانتها التنفيذية أو أعمالها التنسيقية، والعلاقات مع منظمة التجارة العالمية ومع الأمم المتحدة، وخاصة في إطار المشروع المشترك بين الوكالات بشأن النفاذ الشامل إلى خدمات المعلومات والاتصالات، وما إلى ذلك.

وبفضل هذه الخبرة، شعرت باحترام فائق لزملائي، وتيقنت من أن الوظائف ليست أبداً سامية ولا صغيرة بل هي تساهم كلها في إنجاز الأهداف التي نصبو إليها.

وقد جاء في أحد التقارير التقييمية الخاصة بي ما يلي: "يمتلك السيد بوسعيد معرفة معمقة بهياكل الاتحاد وأساليب عمله وثقافته التنظيمية، بالإضافة إلى إحاطته الكاملة بالمصالح والأهداف التي تتوخاها الدول الأعضاء وأعضاء قطاعات الاتحاد، ويتمتع بحكم سديد فيما يتعلق بالمسائل السياساتية، وبمعرفة واسعة بالمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وهو ناجع في إقامة علاقات عمل والحفاظ عليها سواء داخل المنظمة أو خارجها، ويتسم بالتفاني في سعيه الدائب لتحقيق أهداف الاتحاد ..."

وبفضل ثقتكم واستناداً إلى ما اكتسبته من خبرة داخل الاتحاد، سأواصل العمل الملتزم بنفس الحماس والتفاني حتى نتمكن جميعاً من التوصل إلى حلول مناسبة وتحويل العقبات الراهنة إلى فرص ملائمة بمرور الزمن.

عبد الكريم بوسعيد

"دعنا نحوّل العقبات الراهنة إلى فرص ملائمة بمرور الزمن"

ليس الهدف النهائي لأعمال اللجنة الرفيعة المستوى هو تجميد الاتحاد في شكل جديد مهما كان ملائماً؛ بل ترمي إلى خلق وتطوير ذهنية جديدة تمكن من تكييف مستمر للاتحاد مع تغيرات البيئة المحيطة والاستجابة لمتطلبات الأعضاء.

ففي بيئة غير ثابتة بل متقلبة، تتساءل المؤسسات عن مخاطر أوجه القصور التي قد تنشأ في علاقاتها مع أعضائها. وذلك هو حال الاتحاد الدولي للاتصالات. ولكي نكفل لهذا الاتحاد البقاء، يتعين علينا حشد الطاقات وإعادة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى وضعها في صميم أنشطة الاتحاد.

1 فلنعمل على تطويع هياكل منظمتنا

إن الاتحاد يواجه الآن مشاكل هيكلية على الأرجح، ولكنه يعاني أيضاً وبشكل أكثر حدة من مشكلة ثقافية. ولهذا، ينبغي إجراء تغيير في السلوكيات. إن النظام التراتبي القائم يعتبر أكثر ملاءمة لتوجيه الأوامر لا لتوجيه الأهداف. وبالتالي، يتعين إثراء هذا النظام واستكماله عن طريق إزالة الحواجز بين الوظائف وتبديد أوجه الغموض واللبس التي تثقل عمل المكاتب الإقليمية، واعتماد نهج عملياتي (نهج مستعرض إزاء الوظائف) للتمكين من تفعيل واستغلال ذكاء الموظفين ومهاراتهم.

2 ولنركز على المهام المنوطة بنا

لكي يتسنى للاتحاد أن يظل هو المنتدى الأعلى للاتصالات، فإن عليه أولاً أن يركز على مهامه الأساسية كما يريدها أعضاؤه وكما هي مفصلة في أحكامه التأسيسية ونصوصه الأساسية.

- الاتصالات الراديوية: تحتل الاتصالات الراديوية مكان الصدارة ضمن الأنشطة الأساسية للاتحاد، وينبغي من ثم أن تحظى بعناية مستمرة من جانب الأمانة ومن جانب البلدان الأعضاء في اتجاه ثلاث محاور ذات أولوية: تخصيص الموارد، وتبسيط الإجراءات وترشيد أساليب العمل، والتخطيط الاستراتيجي والقدرة على التوقع والتحسب. ومع ذلك، ينبغي لنا التوصل إلى حلول تراعى فيها الحقوق المشروعة للدول الأعضاء.

- التقييس: أحرز قطاع التقييس تقدماً ملموساً. ومن الضروري مواصلة العمل مع منتديات التقييس، وإقامة الروابط الاستراتيجية الضرورية مع منظمات التقييس الإقليمية. وعلى الاتحاد الدولي أن يتطلع للامتياز لكي يظل المنتدى الأول حيث يتم إعداد المعايير الدولية.

- التنمية: وضع المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات المنعقد في إسطنبول (CMDT-02) القواعد والأسس فيما يتعلق بمساهمة الاتحاد في الحد من الفجوة الرقمية، علماً بأن مكتب تنمية الاتصالات يتوفر على الخبراء والخبرة اللازمة لإنجاز ذلك.

ولكن على الاتحاد ذاته أن يسعى لضمان النجاح في هذا المضمار. وعليه من ثم أن يقوم بالبحث عن الموارد وحشدها من أجل التنمية.

ويجب عليه دعم علاقات الشراكة مع الهيئات الأخرى. وفي المنظمات الدولية ينبغي العمل على التوفيق بين عالم القانون وعالم النجاعة الاقتصادية. وفي القطاع الخاص، ينبغي أن يقترن التنافس بالتعاون.

3 ولنحسّن منتجاتنا وخدماتنا

إن بوسع الاتحاد أن ينتج قيمة أكثر لصالح أعضائه بنفس التكلفة. وينبغي أن نعمل على تحديد وإصلاح مواطن الخلل عن طريق تحاشي التكاليف عديمة القيمة قصد تحقيق النجاعة.

ويجب على الاتحاد أن يضع استراتيجية ترتكز على النوعية.

- المؤتمرات والاجتماعات: يتوفر الاتحاد على خبرة لا جدال فيها في مجال تنظيم وتسيير المؤتمرات. ويتميز الموظفون الإداريون والمهنيون والمترجمون التحريريون والفوريون بما لديهم من مهارات ومعارف معترف بها. بيد أن هذه الأنشطة لا تدوّن أو توثق وفقاً لنظم محددة. وكثيراً ما تعتمد الخبرة على الذاكرة الشخصية وتشجع إقامة "قلاع وظيفية".

وتتمثل المهمة الأولى هنا في إعداد كتيب للإجراءات وطرائق التشغيل يكون في متناول جميع العاملين. وإذا ما توفرت إمكانية تتبع مسار الأنشطة، فإن ذلك سيساعد على تصحيح الأخطاء عند الاقتضاء.

ويجب من ناحية أخرى مواصلة بذل الجهود بطريقة منهجية من أجل ترشيد برنامج المؤتمرات والاجتماعات. وينبغي الكشف عن ازدواج الجهود تجنباً لتكليف نفس الأشخاص بمعالجة نفس المواضيع في اجتماعات مختلفة.

- المنشورات: يجب أن يشكل الاتحاد قطب امتياز في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وينبغي علينا إجراء دراسات حالات وبحوث أخرى توجه نحو العمل وتكون مشفوعة بإجراءات وخطوات معينة، ودفتر شروط وثيق الارتباط بالاستراتيجية المتوسطة الأجل للمنظمة.

ويجب تحديد وتنظيم الطرق والوسائل الكفيلة بتوسيع نطاق توزيع المنشورات وبتكلفة أقل. ومن الملاحظ أن المنشورات غير المفيدة أو البالغة التعقيد أو التي يتأخر توزيعها كثيراً تضاعف تكاليف التحضير والإعداد والتوزيع وتترتب عليها استيضاحات وتساؤلات لا جدوى منها.

- تليكوم: في بيئة تتميز بالعولمة والتنافس مما يزيد من متطلبات الزبائن، ينبغي لأنشطة تليكوم أن تستجيب لمطلب النوعية. ويجب إدخال تحسينات على إعداد المنشورات وتعزيز شفافية التكاليف.

4 ولنتحاور مع الأطراف الفاعلة في عملية التغيير

- لجنة التنسيق

رأت اللجنة الرفيعة المستوى أن تكون لجنة التنسيق فريق تسيير داخلي، لأن الخبرة أثبتت أن لجنة التنسيق لا تفي بالغرض منها. فقد تحولت إلى مجرد "زائدة" دستورية بدون صلاحيات واضحة وبدون نجاعة في العمل.

وينبغي، إزاء تقارب التكنولوجيات، العمل على ضمان تضافر الجهود والطاقات. وبالتالي، يجب تنشيط لجنة التنسيق والارتقاء بها، وإعادة النظر في وسائل عملها لتمكينها من الاضطلاع بالتنسيق بين القطاعات على نحو فعال، والتركيز على العملية التي تحكم العلاقات بين الاتحاد وأعضائه. وعليها أن تقود عملية التغيير.

- المجلس

الإصغاء والتحاور. إن من الضروري تماماً تحسين التشاور وتأمين التواصل المستمر مع أعضاء المجلس، لأن ذلك يساعد على استباق تطلعات الأعضاء ويسهم في تبديد الشكوك والالتباس. ولا ينبغي أن تعتبر الشفافية غاية في حد ذاتها، بل شرطاً من شروط العلاقات التي يتعين على الأمانة إقامتها مع أعضاء المجلس. وينبغي للجنة التنسيق أن تشرك المجلس في حياة المنظمة بصورة أوثق.

ويجب، في الوقت نفسه، أن يحسّن المجلس من نجاعته. وهكذا، فإنه بدلاً من التركيز على إجراء تخفيض حاد في عدد أعضاء المجلس، وهي مسألة قد فات أوانها، أو إطالة الدورات، وهي مسألة باهظة التكلفة، ينبغي التركيز على الإعداد الأفضل لأعمال المجلس.

- الموظفون

كثيراً ما يقال وبحق إن الموظفين هم الرصيد الرئيسي للاتحاد، ولذا ينبغي الامتناع عن تسليط السيف فوق رؤوسهم مهما كانت الدواعي أو الاستحقاقات.

وينبغي، على العكس من ذلك، زيادة مساحة الحرية المكفولة لهم لحثهم على اتخاذ المبادرات. وإن نوعية منتجاتنا وخدماتنا لتتوقف إلى حد كبير على تحفيز الموظفين وتشجيعهم.

ويتعين علينا، بوجه عام، إدخال مبدأ تفويض السلطة في الاتجاه العكسي، على خلاف التراتب التقليدي للسلطة، وذلك بإسناد بعض القرارات إلى القاعدة، بحيث لا يمكن أن تعود إلى المستوى م+1 إلاّ القرارات التي لا يمكن أن تتخذ في المستوى م.

الجزائر العاصمة، في أول أغسطس 2002

السـيرة الذاتيـة

اللقب: بوسعيد

الاسم: عبد الكريم

تاريخ ومكان الميلاد: 18 نوفمبر 1951، سيدي عيش – بجاية (الجزائر)

الحالة العائلية: متزوج، أب لطفل

الدراسات: ليسانس في الحقوق

اللغات: العربية، الفرنسية، الإنكليزية.

الخبرة المهنية

1982-1981: متصرف إداري في الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بالجزائر (وزارة الزراعة). ملحق لدى المديرية التقنية ثم كاتب لجنة الصفقات. وشاركت بهذه الصفة في تجميع الاحتياجات وإعداد الخطط السنوية والمتعددة السنوات لعمليات الشراء، وإعداد المناقصات الدولية، والتفاوض حول العقود والإشراف على تنفيذها.

1984-1982: متصرف إداري بوزارة الإعلام والثقافة، مديرية التخطيط. وشاركت بهذه الصفة في أشغال دراسات وتلخيص حول تطوير وتنظيم قطاع الاتصال. كما شاركت في تخطيط وبرمجة أنشطة الإدارات المركزية والمؤسسات تحت الوصاية.

1986-1985: مدير البحث والتطوير في المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام. وشاركت بهذه الصفة في تنفيذ مشاريع متعلقة بالأنشطة التوثيقية. كما بادرت بدراسات تتعلق بمشروع بنك معطيات سياسية واقتصادية ومالية. وساهمت كذلك في وضع خطط تدريبية تتعلق بأنشطة التوثيق والصحافة والإعلام.

1987-1986: مساعد مدير للخطط والمشاريع بوزارة الاتصال. وبادرت بهذه الصفة بدراسات حول تطوير وتنظيم وضبط الصحافة المكتوبة. كما شاركت في تنسيق الأنشطة ذات الصلة بتطوير مشاريع الطبع عن بُعد. وتوليت كذلك مهمة مقرر اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بالاتصال الاجتماعي.

1991-1988: مكلف بالدراسات والتوليف بوزارة البريد والاتصالات. ساهمت أثناء هذه الفترة في مشروع إعادة هيكلة قطاع البريد والاتصالات (الأمر 1975) – وتكفلت كذلك بالملفات الخاصة بمشاركة الوزير في أنشطة الحكومة، وبتحضير وتنظيم أنشطة الوزير فيما يتعلق بالهيئات الإعلامية والرابطات، وبتنظيم وتنسيق الأنشطة الدولية بالاتصال مع المنظمات الدولية الحكومية (إنتلسات، إنمارسات، الاتحاد الإفريقي للاتصالات، الاتحاد العربي للاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات).

1993-1991/12: مختص في القانون لدى الاتحاد الدولي للاتصالات. مكلف بتحضير مشاريع النصوص والتحليلات المتعلقة بكل المسائل القانونية الخاصة بهيكلة ومهام وأنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات. تحضير الآراء والفتاوى القانونية وإسداء المشورة القانونية لمختلف أجهزة الاتحاد. دراسة ومراجعة العقود والاتفاقيات والاتفاقات وغير ذلك من النصوص المعروضة على الإدارة القانونية. كما شاركت في المؤتمرات ودورات المجلس فيما يتعلق بالمسائل القانونية المطروحة. وأسهمت في أعمال فريق الخبراء التطوعي بشأن تبسيط اللائحة الدولية للاتصالات الراديوية.

1996-1993/04: مكلف بالمسائل السياساتية والتنظيمية للاتصالات في وحدة التخطيط الاستراتيجي للاتحاد الدولي للاتصالات، ومسؤول عن وضع الاستراتيجيات الخاصة بإقامة المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات وتنظيم الاتصالات، ومكلف بمتابعة الندوات المتعلقة بالاتصالات. مسؤول عن تنسيق كل المسائل ذات الصلة بسياسات وتنظيم الاتصالات. وتوليت تحليل وتقييم التفاعلات بين سياسات الاتصالات والسياسات المتعلقة بمختلف المجالات مثل التجارة والاستثمار وحقوق الإنسان وما إلى ذلك. كما كلّفت بالأشغال المتعلقة بالحق في الاتصال وبالتنسيق مع قطاع التنمية ومع مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

1998-1996: رئيس الشؤون الخارجية للاتحاد الدولي للاتصالات، مكلف بالعلاقات مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات ومع المنظمات الدولية. الأمين التنفيذي للمؤتمرات العالمية واجتماعات مجلس الاتحاد. وشاركت في أعمال لجنة التنظيم المكلفة بتحضير أعمال لجنة التنسيق الإدارية التابعة للأمم المتحدة. ومسؤول المشروع المشترك بين وكالات الأمم المتحدة حول الحق في الاتصال. وشاركت في أعمال الفريق الخاص المعني بمتابعة مؤتمر قمة كوبنهاغن وفي المفاوضات بشأن تحرير الاتصالات القاعدية في منظمة التجارة العالمية.

1999/03-1998/08: ممثل الاتحاد الدولي للاتصالات لدى الأمم المتحدة بنيويورك، مكلف بمتابعة مسائل التنمية

1999/04 وإلى اليوم: رئيس وحدة استراتيجية القطاعات والمؤتمرات التابعة لمكتب تنمية الاتصالات. مكلف بتحليل بيئة الاتصالات وبالعلاقات مع المنظمات الدولية. مكلف بتخطيط وتنظيم وتسيير المؤتمرات العالمية والإقليمية لتنمية الاتصالات والمجلس الاستشاري لتنمية الاتصالات.

المشاركة في التطورات الأخيرة فيما يخص الاتحاد الدولي للاتصالات

- نائب رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المكلفة باستعراض هياكل الاتحاد الدولي للاتصالات وأساليب عمله.
- عضو أمانة فريق الصياغة المكلّف بإعداد مشاريع النصوص المعدَّلة للصكوك الأساسية للاتحاد.
- المشاركة في أعمال الفريق التطوعي للخبراء المكلّف بتبسيط لوائح الاتصالات الراديوية.
- المشاركة في أعمال الفريق المخصص التابع للجنة الاستشارية الدولية للاتصالات الراديوية، بشأن القرار 106.
- المشاركة في أعمال الجمعية العامة للجنة الاستشارية الدولية للاتصالات الراديوية بشأن إعادة هيكلة لجان الدراسات، وأعمال فريق اللجنة الاستشارية الدولية للهاتف والبرق (القرار 18).
- إقامة المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات.
- الأمين التنفيذ للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعامي 1995 و1997.
- المسؤول عن المشروع المشترك بين الوكالات بشأن الحق في النفاذ الشامل إلى البنى الأساسية وخدمات الاتصال والمعلومات الأساسية.
- تنسيق الاجتماعات الإقليمية لتنمية الاتصالات، والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات المنعقد في إسطنبول (CMDT-02).

مهام أخرى

- عضو سابق في المعهد الدولي للاتصالات.
- عضو في الرابطة الدولية للمحامين.
- محاضرات عديدة في جامعات (نيس وتولوز) وندوات وحلقات دراسية.